مراكز التفكير:

6826 عيناً أكاديمية على العالم

مـاذا يفعـل مركـز دراسـات يعمـل فـي منطقـة الشـرق الأوسـط؟ سـؤال بسـيط لا توجـد لـه إجابـة واحـدة، فقـد اعتـادت مراكـز الدراسـات أن تحـدد لنفسـها مـا تسـميه "رؤيـة" و"مهمـة" تقـرر مـن خلالهـا مـا تعتقد أنهـا سـتفعله، لكـن عندمـا يندفـع بها الخيـال لتتصـور أنهـا سـتفعل ببسـاطة، كمـا يفعـل الجميـع فـي مراكـز التفكيـر الدوليـة، أي الرصـد والتحليـل والتقييـم والتقديـر والتنبـؤ، وربمـا تقديـم توصيـات، بطريقتهـا الخاصـة بالطبـع، فإنهـا قـد تجد مـن يُسـمِعُهَا جملـة تُقَـال فـي بعـض المؤتمـرات، عندمـا يحلـق أحدهـم بعيداً عـن الأرض، وهـي "اسـتيقظ، أنـت فـي الشـرق الأوسـط!" وهـي ترجمـة معدلـة لعبـارة معروفـة هـي: (When in Rome).

لكـن مـاذا تفعـل مراكـز الدراسـات فـي الشـرق الأوسـط بالضبـط لكـي يقـوم القادمـون الجـدد بمـا يقـوم بـه "الإقليميـون القدامـى"؟! فهـل تشـكل أسـلوب بحـث يتناسـب مـع طبيعـة الإقليـم الـذي يتـم العمـل فيـه، ويقـدم مفاتيـح أفضـل لفهمـه واقـع مصالـح شـعوبه؟ أو خريطـة تختلـف عـن الخرائـط التـي ترسـم لدولـه "مـن بعـد"، أو نمـاذج لديمقراطيـة تختلـف عـن الديمقراطيـات التـي يتـم الترويـج لهـا فـي ولايات بعيدة، أو دول علـى أطـراف الإقليـم، بمـا يتناسـب مـع اتجـاه صعـود الإقليميـة (The Rise of Regionalism)، أو مـع العبـارة الشـهيرة التـي تشـير إلـى أهميـة الـحلول الإقليميـة لمشـكلات إقليميـة (Regional Solutions to Regional Problems).

لقـد اعتدنـا أن نكتـب طـوال الوقـت، منـذ عقـود، أن الشـرق الأوسـط إقليـم غيـر مسـتقر، ولا يمكـن التنبـؤ بتطوراتـه، واعتدنـا أيضـاً القـول عندمـا لا نتمكـن مـن تحديـد معالـم الطـرق، إننـا نمـر بمراحـل سـيولة أو "مراحـل انتقاليـة" نصفهـا أحيانـاً بأنهـا حاسـمة أو حرجـة أو فاصلـة، أو أننـا وصلنـا إلـى مفترقات طـرق أو نقتـرب مـن أنفـاق مسـدودة، إلـى آخـر ملامـح تلـك الخريطـة التـي لا توجـد عليهـا سـوى "سـهول" محـدودة فـي منطقـة الخليـج. وقـد ثبـت أن كل ذلـك صحيـح، لكننـا توقفنـا عنـد هـذا الحـد، فلـم يتمكـن أي مـن مراكـز الأبحـاث والتفكيـر بالمنطقـة مـن توقـع موجـة ثـورات 2011، ومـن كانـت لديـه مؤشـرات لـم يصدقهـا هـو نفسـه، أو لـم يتمكـن لأسـباب مختلفـة مـن تحويلهـا إلـى "أكاديميـا" قابلـة للتصديـق، فمـاذا نفعـل؟ خاصـة أن مـا هـو قـادم قـد لا يقـل ضـراوة عمـا هـو قائـم.

البدايـة، هـي تحديـد مـا الـذي تعنيـه مراكـز الدراسـات، فهـي تقسـم عـادة إلـى مراكـز بحـث (Research Centers) تهتـم بالأبحـاث والنظريـات كمعظـم مراكـز الجامعـات، ومراكـز تفكيـر (Think Tanks) تهتـم بالتحليـلات والسياسـات، أو مراكـز رأي (Advocacy) تتبنـى أو تسـتهدف قضايـا تدافـع عنهـا أو تنتقدهـا، ولاتـزال أهميـة مراكـز الأبحـاث ثابتـة، بينمـا تواجـه الفئـة الأخيـرة بعـض المشـكلات، أمـا مراكـز التفكيـر، فـإن أهميتهـا وتأثيراتهـا تتصاعـد بسـرعة.

هنـا، تتمثـل "بعـض" القضايـا المطروحـة بالنسـبة لـكل مراكـز الدراسـات، أيَّـاً كانـت أشـكالها، فـي المنطقـة العربيـة، فـي مسـألتين تتعلقـان بالكـم والكيـف، يمكـن الإشـارة إليهمـا فيمـا يلـي:

1- إن عـدد مراكـز التفكيـر الرئيسـية فـي العالـم قـد بلـغ عـام 2013 حوالـى 6825 مركـزاً تعمـل فـي 182 دولـة، منهـا 1780 مركـزاً فـي الولايـات المتحـدة، و1270 مركـزاً فـي دول أوروبـا الغربيـة، و462 مركـزاً فـي الصيـن، و286 مركـزاً فـي الهنـد، و108 مراكـز فـي اليابـان. أمـا الـدول العربيـة، فإنهـا لا تتجـاوز 387 مركـز دراسـات بنسـبة 5.7 فـي المائـة فقـط مـن مراكـز التفكيـر العالميـة، ويتركـز معظمهـا فـي مصـر والإمـارات ولبنـان التـي تضـم فروعـاً لمراكـز دوليـة. ويـدرك العاملـون فـي هـذا المجـال أن 75 فـي المائـة من تلـك المراكـز العربيـة الرئيسـية ذاتهـا يعانـي مشـكلات كبـرى، ليـس أقلهـا أن سـيطرة العقليـة البيروقراطيـة و"الفجـوة الجيليـة"، والتوجهـات التقليديـة، مـع الاشـتغال بالسياسـة واللبراليـة الزائـدة أو الثوريـة المفرطـة أو الروتينيـة المملـة، تضربهـا مـن كل اتجـاه.

ولا يوجـد تقديـر محـدد لمسـألة العـدد، فبينمـا يـرى كثيـرون أن عددهـا أقـل ممـا هـو مطلـوب، فـي منطقـة تشـهد ثلـث صراعـات العالـم علـى الأقـل، بخـلاف القضايـا السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والتكنولوجيـة، وحتـى الأمنيـة، وغيرهـا، يعتقـد البعـض "أن عـدد مراكـز الدراسـات تزايـد كثيـراً فـي الفتـرة الأخيـرة، بأكثـر مـن الحاجـة إليهـا"، علـى الرغـم مـن أن هنـاك مجـالات وقضايـا شـديدة الأهميـة والإلحـاح، لا تتوفـر حولهـا باللغـة العربيـة دراسـة واحـدة، فنحـن لانـزال نفضـل صفحـات الـرأي وبرامـج الحـوارات ومواقـع التواصـل الاجتماعـي، التـي هـي مهمـة، لكنهـا ليسـت بدائـل للأكاديميـا.

2- **إن حالة مراكز الدراسات في المنطقة العربية ليست جيدة، حتى قياساً على مراكز قائمة في الشرق الأوسط،** لدى دول مثل تركيا أو إسرائيل، فهناك تقديرات شديدة التباين لحالة وتأثير مراكز الدراسات العربية، وهنا توجد إشكاليات وليس فقط مشكلات، فبعيداً عن حالات لدول عربية لا تتجاوز 3 من أصابع اليد الواحدة، توجد مشكلات خاصة بوجود قيادات مهتمة وكوادر مدربة في مجالات الدراسات السياسية والاجتماعية، أو إدراك قطاع كبير من المتلقين للأفكار بما تعنيه أصلاً مراكز الدراسات، أو "السلع" التي تنتجها، أو اقتناع دوائر صنع القرار بأهمية مراكز الأبحاث، بل – وتلك هي المشكلة الكبرى - قناعة من الباحثين أنفسهم بمهنة "الباحث"، مما أدى إلى نزوح حقيقي من داخل المراكز البحثية إلى الصحف اليومية والقنوات الفضائية، وبالطبع توجد المشكلة الأزلية الخاصة بتوفر تمويل محلي أو إقليمي جيد، بعيداً عن "الشمال".

المشكلات الجديدة أصبحت واضحة أيضاً مع وجود حالة شلل في التعامل معها، فلا يريد البعض أن يعترف بأن انهيار عدد من النظم السياسية العربية في موجة الثورات الأخيرة أدى إلى توابع يتمثل أحدها في انهيار مراكز الدراسات التي ارتبطت بها، على نحو يتطلب إعادة هيكلة لها، وبينما تتزايد أهمية مراكز التفكير عبر العالم، لا يوجد تدريب حقيقي داخل مراكز الدراسات العربية على منتج مهم هو "تقديرات المواقف". كما أن مشكلات "عدم الأمن" قد تفاقمت فجأة، في وقت كانت دراسات الأمن في المنطقة العربية لاتزال تخطو خطواتها الجادة الأولى بعد عقود من المحاولات. يضاف إلى كل ذلك قيام بعض الدول "ذات الميول الانقلابية" في الإقليم، بضرب الفكرة في مناطق قاتلة باعتماد السياسة ثم السياسة كأساس لإقامتها مراكز دراسات "دون تفكير" وربما "دون ضمير".

إن الأفكار التي يمكن أن تقود إلى الخروج من ذلك النفق البحثي بسيطة، وهي ليست القضية، إذ إن تنفيذها هو الذي يمثل مشكلة حقيقية، فعمل مراكز الدراسات – أيّاً كان شكلها – يعتمد على "العلم"، بمعناه الاجتماعي، ولا يعني العلم سوى اتباع خطوات متتالية، تستند إلى المنطق، للإجابة عن سؤال ما، مع استناد الإجابة إلى مؤشرات محددة يمكن قياسها أو فهمها، وقد قيل لنا قديماً في قاعات المحاضرات إنه يفترض أنه إذا قام باحثان بالخطوات نفسها في تعاملهما مع مشكلة ما أن يصلا إلى النتيجة نفسها تقريباً، لكن هذا لا يحدث، لأن العلوم الاجتماعية ليست فيزياء أو كيمياء أو رياضيات تحكمها قوانين الطبيعة أو نظريات الكم، ففي علوم مراكز الدراسات الاجتماعية، تتدخل حسابات السياسة وتوجهات الأشخاص، وبالتالي فإن "الحوادث تقع"، حتى لو كانت الطرق جيدة والسيارات جيدة والقيادة جيدة.

إننا يجب أن نعرف ما نحن بشأنه، فنحن نتعامل مع شارع ضاغط، وعقائد حادة، وحسابات مركبة، وجوار مقلق، ووقت محدود، وربما مؤامرات متتالية، لكننا على الرغم من كل ذلك علينا أن نفسر على الأقل، لماذا ينضم شباب متفوقون في كليات مثل الطب والهندسة، إلى جماعات دينية متطرفة؟، فالتفكير العلمي ونظريات الواقعية، اللذان هما أساس عمل مراكز الدراسات، ليسا قويين بما يكفي في المنطقة.

هنا، تأتي أهمية رؤى ومهام مراكز الدراسات الاجتماعية أو السياسية أو الاستراتيجية أو الأمنية، أيّاً كان مجال الاهتمام في المنطقة، بخصائصها الذاتية وبيئتها الاستراتيجية، وهو ما يمكن رصد بعض النقاط الأولية بشأنها:

1- إن هناك مهمة بدائية لمراكز التفكير العربية، تتمثل في المساهمة في التوعية العامة بأهمية "التفكير العلمي" في فهم القضايا وتحليل التطورات، ولا يتعلق الأمر بأكثر من تثبيت المنطق في الرؤوس بأن "الشيء هو هو ولا يكون إلا هو"، وأن لكل شيء سبباً يمكن التوصل إليه، وأن لكل واقعة علة يمكن اكتشافها، وإذا كان هناك من يتصور أنها مهمة سهلة، فعليه أن يلاحظ حجم تنامي التفكير التآمري، والتفكير (الديني) المتطرف، والتفكير الخرافي، أو التفكير الفوضوي، وغيره في المنطقة، وعليه أن يتابع تدوينات الفيسبوك، التي تشير إلى انحرافات تفكير مفزعة لشخصيات يفترض أن يكون تفكيرها شديد الانضباط، أو على الأقل منطقياً.

2- هناك مهمة أخرى تتعلق بإعادة رصد وتحليل البدهيات، أو بصورة أخرى "إعادة تعريف" كل شيء، أو البحث عن مفاتيح لفهم ما يجرى في الإقليم، فقد تعرضت عقول وقلوب الناس في المنطقة لموجة عاتية من الإحباط والثورية والفوضى أدت إلى فقدان كل المفاهيم الخاصة بالدولة والأمن والحدود والاقتصاد والنظام معانيها، ويبدو أن كثيرين لا يريدون العودة إلى الأوضاع الطبيعية أو المناطق الآمنة، ومنها قوى سياسية وجماعات مصالح وعناصر إجرامية تذكر بتعبير "أغنياء الحروب"، ويقوم البعض بهذه المهمة، فهناك مركز دراسات في طرابلس الليبية يحاول أن يشرح للشباب معنى "الدولة"، ومركز آخر في تونس تحول إلى ما يشبه مدرسة تقدم "حصصاً" في السياسة.

3- المهمة الثالثة هي تطوير أساليب للتعامل مع الأزمات الممتدة المفتوحة، التي أصبحت سمة شرق أوسطية بامتياز، بعيداً عن "دورات إدارة الأزمات" التقليدية، فالمنطقة تتطور تقريباً عبر سلسلة أزمات متتالية، كل أزمة فيها – حسب تعديل لتعبير الكاتب العراقي سعد البزاز – "تلد أخرى"، وينطبق الأمر على الصراعات وغيرها، فيما يتعلق بالتحليل والتوقع والإدارة و"سيناريوهات الأدراج"، وأسوأ حالة ممكنة،

والسيناريوهات المستبعدة أو النتائج غير المقصودة، وغيرها مما يرتبط بنظرية التعقيد تحديداً، وهنا لم تعد عملية اعتماد برامج تدريب متقدمة لباحثي مراكز الدراسات العربية "ترفاً"، فبدون التطوير الدائم للقدرات، سيتم الوقوع في "فخ الروتينية" والتقليدية، وستقع الأزمات فجأة مرة أخرى.

4- المهمة الرابعة هي البحث عن أساليب علمية للتعامل مع حالات عدم وجود نظام أو قواعد، أو بصورة أدق فوضى، فقد تربى كل الأكاديميين تقريباً على "نظرية النظم"، حتى أنهم كانوا يرصدونها كمنهج في رسائلهم العلمية عندما لا يعرفوا أي منهج يستخدمونه، والآن على الجميع إدراك معنى مقولة "احذر مما تحلم به، فقد يتحقق"، فعليهم حالياً أن يطبقوا هذا المدخل، لمحاولة البحث عن نظام ما، واكتشاف الأنماط الثابتة أو المتكررة والاتجاهات "القابلة للاستمرار" ذات الطابع الاستراتيجي، وسط الفوضى والتقسيم والصراعات، وحالة اللامعقول التي تشهدها بعض الدول كالعراق وسوريا التي أقام فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" دولة خاصة.

5- المهمة قبل الأخيرة هي محاولة إيجاد حل لمسألة "المستقبل" في المنطقة العربية، فقد تعلم الجميع أن التنبؤ في علوم السياسة مستحيل، وأن الرصد والتحليل هو الممكن، والعلمي، لكن عدم القدرة على التوقع أصبح "فضيحة علمية"، تشكك في مفهوم الأكاديميا ذاته، وبدون مزيد من التعقيدات، فإن إحدى مهام مراكز التفكير في الشرق الأوسط المتقلب غير المستقر، هي أن تحاول أن تتوقع. وبعكس ما يبدو الأمر عليه، هناك خبرة جيدة حالياً حول أسباب فشل التقديرات في حالات مختلفة، وهناك مفاهيم ومناهج جيدة يمكن الاستناد إليها في تقديم توقعات علمية، لن تكون في مستوى "الفيزياء"، لكنها تطرح نتائج جيدة، على سبيل الاحتمال.

6- المهمة الأخيرة هي إدارة برامج ومشروعات خاصة تركز بدقة، وتحاول الوصول إلى كل الشياطين التي تكمن في التفاصيل، بشأن قضية معينة تمثل أهمية خاصة، فقد انتهى تقريباً عصر الوحدات البحثية الثابتة في مراكز الدراسات، ولم يعد من الممكن الاعتماد على تقسيمات جامدة أو دوائر تقليدية أو مستويات تحليل مدرسية، وبالتالي يفترض أن يتم العمل في مشروعات تتعلق بالتحديات المطروحة أو برامج تتصل بمجالات عمل تثير إشكاليات مزمنة أو متتالية، وهنا تأتي أهمية إنشاء مراكز متخصصة في تحليل قضايا أو "دراسة مناطق" أو ظواهر مختلفة، والجمع بين أكثر المتخصصين تعمقاً في فهم الموضوعات المختلفة فيما يطلق عليه الدراسات متعددة التخصصات (Multi-Disciplinary).

الخلاصة، أن ما يجب أن يحدث هو ما حدث من قبل، مع تعديلات تراعي الزمان والمكان، والبعد الثالث، فواحدة من الحقائق المستقرة في عالم مراكز الدراسات، هي أنها نشأت عبر 5 موجات كبيرة، ارتبطت كل منها بأزمة كبرى، شهدها العالم، بداية بالحرب العالمية الأولى عام 1914 وحتى التحولات الحادة في الشرق الأوسط عام 2011، فقد كان السؤال الذي يُطرح طوال الوقت، هو ماذا نفعل؟ (What should be done?)، ولا يفترض أن يتصور أي مركز دراسات أنه سيقدم إجابات نموذجية أو حتى مكتملة لكيفية التعامل مع التحولات الحادة الحالية في الإقليم، أو أنه سيعيد اختراع "العجلة"، لكنه سيحاول أن يساهم في تحليل وتقدير وتوقع ما يجري في الإقليم، لعل وعسى، أن يساهم في تجنب المفاجآت المتتالية على ساحة الشرق الأوسط، في المدى المباشر، شرط أن يكون إقليمياً.

الأخبار الجيدة أنه لا توجد صعوبات مانعة، إذ إن مراكز دراسات المنطقة لم تعد كما كانت عليه أيضاً، وأصبحت تدرك ما يجب عليها أن تقوم به على الرغم من عدم قدرتها على القيام بذلك أحياناً، وتلك قصة قديمة، فقبل ربع قرن تقريباً، كانت تلك المراكز تبدو كأبراج عاجية تستخدم لغة "معلبة" غير مفهومة خاصة بالأكاديميين، كما يحدث في مجال الفيزياء، ويذكر كثير من الباحثين ردود أفعالهم الأولى عندما بدأت كلمة "العولمة" تستخدم، أو حائط الصد النفسي من جانب "الجمهور العادي" تجاه كلمات مثل آليات ومحددات ومبادرات، التي أصبحت شائعة حالياً، من "المخابز" إلى الصحف اليومية والقنوات الفضائية، وحديث المواطن العادي، فهناك ميراث يمكن البناء عليه.

لقد كان كثير من الأفكار التي تثار داخل مراكز الدراسات العربية منفصلة عن الواقع الذي تحكمه حسابات سياسية تستند في معظم الأحوال إلى اعتبارات عملية تتعلق بالمصالح الوطنية والتوازنات الخارجية، لكن كثيراً من "مراكز التفكير" أصبحت تدرك الواقع بموضوعية، وتحاول أن تدرب كوادرها على أن ما يُطرح في "النظريات" يتعلق بعالم آخر لا وجود له، قد يكون مرغوباً فيه، أو أنه هو الصحيح، ويؤدي تحققه إلى "راحة أبدية"، لكنه أيضاً غير واقعي أو عملي ولا حتى منطقي، ولن يحدث، وفي النهاية تتم العودة إلى المدرسة الواقعية.

في هذا الإطار، فإن كثيراً من مراكز التفكير العربية قد تجاوزت تاريخها، واندفعت في اتجاه التفاعل بين الأكاديميين والممارسين، إلى حد أنها أصبحت جزءاً من عملية صنع القرار في الدول التي تعمل بها، أو المهمة لها، مع صعوبات كبرى، وبالطبع لم يصل الأمر إلى حد أن بعضها أصبح "فاعلاً دولياً" مثلاً، على حد تعبير فرنسوا

هيسبورج– رئيس المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) – في عام 2013، في وصفه لما وصل إليه معهد لندن، أو لما بدا من أن بعض مراكز الدراسات أصبح محركات مؤثرة على التوجهات العامة والسياسات الرسمية في مناطق مختلفة من العالم، لدرجة أصبح يقال معها إنها تقترب تدريجياً، وأحياناً تحل محل – كما سبقت الإشارة - كيانات مستقرة مثل منظمات المجتمع المدني أو "جماعات المصالح" وأحياناً الأحزاب السياسية.

هنا، وبتواضع شديد، تأتي الإشارة إلى مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، فهو مركز تحاول كل أنشطته العلمية أن تجيب عن سؤال واحد كبير، لن ينتهي، وهو: إلى أين؟

إن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" مركز تفكير جديد، صغير الحجم، شديد التخصص، تقوم الرؤية التي حكمت قيامه على محاولة تجنب "صدمات المستقبل"، وتتمثل مهمته في رصد وتحليل وتقدير "اتجاهات الأحداث" على المدى القصير، من خلال مناهج تفكير مركبة قليلاً، تركز على التحولات التي هي "تحت التشكيل"، والتي يمكن أن تكون مهمة لدولة بوزن "الإمارات العربية المتحدة"، ولمنطقة بخصائص الخليج العربي، ولإقليم بحالة الشرق الأوسط، من خلال تفاعل بين الأكاديميين والممارسين، في إطار أنشطة محددة تهدف إلى فهم أكبر لما يدور من تحولات، وأحياناً كيفية الاشتباك معها.

في ظل ذلك، فإن هذه "الدورية" هي نموذج لما يحاول المركز أن يقوم به، فهي لا تتعامل مع الأحداث عبر تقارير أو مقالات، وإنما تحاول اكتشاف الاتجاه الذي تسلكه الأحداث، في المدى القصير، أو حسب الشعار الذي تم اختياره لها وهو: (Swarming into the future)**، من خلال ما يلي:**

1- دراسة واحدة، موثقة ومحكمة، ستكون طوال الوقت "أصلية"، تحيط بجوانب ظاهرة أو قضية أو اتجاه أو مشكلة أو مفهوم لم يطرح كثيراً، أو نهائياً، في شكل دراسات على الساحة العربية، كما أنه يثار في إطار مهمة المجلة، وهي المساهمة في تحديد اتجاهات الأحداث.

2- عدد من الرؤى المستندة إلى مؤشرات محددة، تتعامل مع الأسئلة المطروحة في النقاش العام في المنطقة العربية، حول قضايا تهم منطقة الخليج، أو تحيط بها، كما هي الحال – وفق ما توضح موضوعات هذا القسم من العدد – بشأن استقرار مصر، أو مستقبل اليمن، أو توجهات إيران أو سياسات تركيا.

3- مجموعة من التحليلات العلمية التي تحاول الاقتراب من "الظواهر تحت التشكيل"، على كل المستويات، من خلال تصميم ما يمكن اعتباره اتجاهاً يمكن أن يؤثر على "حالة المستقبل"، والعناوين هنا موحية، فالقوة الإلكترونية وكوكب المدن وما بعد القاعدة وتحركات شرق آسيا وسيناريوهات المشرق العربي، مجرد أمثلة.

4- موضوعات متعددة تالية تقدم تقارير تحليلية حول أعمال حلقات النقاش أو اللقاءات العامة التي جرت في المركز، إضافة إلى تحليل الفكر الاستراتيجي لشخصيات عربية حددت مسار التفاعلات الأمنية، ثم عدة تقارير عن القضايا التي تستحوذ على اهتمام العالم الثاني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وغيرها.

5- ملحقان منفصلان عن الدورية الرئيسة، وملتصقان بها، يتعلق الأول بالمفاهيم النظرية الحديثة التي تمثل أهمية لدعم عملية تحليل الأحداث وصنع القرار، ويتناول الثاني أهم الاتجاهات الاستراتيجية المؤثرة على "شكل الإقليم" عام 2014، واحتمالات امتدادها حتى عام 2020، بمدى أطول مما تتناوله الدورية، من واقع التقارير الإقليمية أو العالمية الدورية، بدون تصرف تحريري كبير.

وهكذا، فإن أسس عمل "المراكز" تستند إلى التفكير العلمي والحسابات الواقعية وجهد يعادل ما يحدث في "الأعمال البدنية"، فلكي يتم التمكن من توقع ما، يجب ببساطة اكتشاف نمط ما هو قائم، ومحاولة تتبعه، ولا يعد ذلك صعباً، فحتى بالنسبة لشوارع الهند أو القاهرة المزدحمة، تُوجد "قواعد ما"، تُجنب قائدي كل المركبات البدائية والحديثة متاعب الاصطدام المستمر، **وتتمثل المشكلة التي لن تحل ببساطة في أن الأمر يتعلق بالتعامل مع أحداث سريعة وتفاعلات معقدة، بحثاً عن "نظام"، يتيح التوقع، في الوقت الذي يجب فيه بمكان ما، أو تحت سطح "شيء"، لا تعرفه ولا تعرف أنك لا تعرفه، وفق تعبيرات وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد، سيظهر فجأة.**

في النهاية، فإن مركز المستقبل يعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يوجد من يهتم بعمل مراكز الدراسات إذا كانت ستتمكن من تقديم شيء ذي معنى، عليها أن تكتشفه بنفسها أحياناً، على أن لا تكرر ما هو قائم، أو تكرر نفسها بعد ذلك، مع اتباع إطار عمل يتم من خلاله تقديم توقعات مع التحليلات، وحلول مع المشكلات، وهو ما يحاول مركز المستقبل القيام به في كل أنشطته، وهذا العدد من "اتجاهات الأحداث" هو مجرد بداية نأمل في أن تمثل مساهمة جيدة في "أكاديميا الإقليم".

د. محمد عبدالسلام
أبوظبي - 17 يوليو 2014